

PROVISIONAL

S/PV.3241
18 June 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والأربعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٥/٤٠

(إسبانيا)

السيد يانيز بارنوفو

الرئيس:

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
باكستان	السيد ماركر	
البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو	
جيبوتي	السيد علهاي	
الرأس الأخضر	السيد بربوسا	
الصين	السيد شين جيان	
فرنسا	السيد مريميه	
فنزويلا	السيد أريا	
المغرب	السيد بن جلون تويمي	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني	
نيوزيلندا	السيد أوبراين	
هنغاريا	السيد إردوس	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أبرايت	
اليابان	السيد شيغي	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza نفسه.

-٢-

٤/حس/با

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) (S/25939 و Corr.1 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس التقرير المقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣).

الوثيقة S/25939 و Corr.1 و Add.1.

أمام أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/25966 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد

الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

S/PV.3241

2-5

٦-

(الرئيس)

٥/هـ ن/با

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: S/25908، S/25909، S/25933، S/25943

و S/25959، رسائل مؤرخة في ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٦ حزيران/يونيه وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن

من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي

اعتراض، فسأطرح للتصويت الآن مشروع القرار S/25966.

حيث لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، باكستان،

البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر،

الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا،
هنغاريا، الولايات المتحدة
الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

هناك ١٥ صوتا مؤيدا، وبذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٨٤٤ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة

شفوية عن الفرنسية): إن تصويت الوفد الهنغاري لصالح القرار ٨٤٤ (١٩٩٣) يجسد اقتناعنا بأن نية القرار

٨٣٦ (١٩٩٣) في إقامة مناطق آمنة في أراضي البوسنة والهرسك لا بد أن تنفذ بأسرع ما يمكن.

والمسألة المتبقية الوحيدة بالنسبة لنا تتصل بالطرائق المحددة المقترحة للقيام بذلك. ولا بد

أن نقول بأن الطرائق المحددة في القرار الحالي ليست ما كنا نأمل فيه. إنها ليست مقبولة إلا لأنه تعين

علينا أن نواجه الحقيقة الماثلة في أن المجتمع الدولي في ظل الظروف الحالية ليس بوسعه ولا يميل إلى

القيام بأكثر من ذلك. ولسوء الحظ أن المشاورات التي سبقت اعتماد القرار والوثائق التي استندت إليها

قراراتنا تقنعنا بأنه ليس هناك أي أفق حقيقي لاتخاذ تدابير أوسع نطاقا وأشد فعالية وأقل تناقضا.

إن القرار الحالي لم يخلصنا من الشعور الذي تكون لدينا منذ فترة من الوقت، وهو أن السمات

المتأصلة في الهياكل التي نبنها في البوسنة والهرسك يمكن، في ظل الظروف السائدة في المناطق الآمنة

٥هـ ن/با

-٧-

(السيد إردوس، هنفاريا)

وما حولها، أن تثير الشكوك حول سلامة الجوانب التشغيلية لتلك الهياكل. وقد نتساءل ما إذا كانت أنماط الردع التي قررها المجلس ستكون كافية لمنع المعتدي من الاستمرار في محاولاته لإزالة المناطق الآمنة أو "تطبيعها". إن هياكل الردع السلبية وذات المصادقية الضئيلة يمكن أن تتحول بسهولة إلى هياكل عاجزة وفاقة للقدرة على التصرف. ومما لا يدعو إلى الشعور بالراحة أن نلاحظ أن هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا لنا في يوغوسلافيا السابقة.

ومن ثم لا يسعنا إلا أن نأمل في أن نتمكن باعتماد القرار ٨٤٤ (١٩٩٣) من تحقيق أحد أهدافنا على الأقل ألا وهو: التعجيل بحماية الأشخاص القاطنين في المناطق الآمنة ووقف الانتهاكات الخطيرة المنتظمة للقانون الانساني الدولي. وهذا يتمشى والنداء الأخير الذي وجهه المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن بأن يتخذ التدابير اللازمة لإنهاء إبادة الجنس الحاصلة في البوسنة والهرسك، ولا سيما في غورازدي.

إن التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام، الذي صادق عليه المجلس للتو من خلال القرار الحالي، نرجو أن تطبق بأسرع ما يمكن وبطريقة تيسر تحقيق التقدم صوب تسوية شاملة وعادلة للآزمة البوسنية، وبذلك تحول دون تحجر الهياكل التي خططناها.

السيد ووكر (الولايات المتحدة

الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سر حكومتي أن مجلس الأمن اعتمد هذا القرار القاضي بتنفيذ تقرير الأمين العام حول المناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك. وقد شاركنا في تقديم القرار لأننا نظرنا إليه بصفته وسيلة لإنقاذ الأرواح في تلك الجمهورية المعذبة وتيسير الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعب البوسنة.

هذه خطوة أخرى إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة ومنصفة لهذا الصراع الرهيب. من البديهي أن القرار الحالي ليس نهاية العملية. وإذ نجتمع هنا، ثمة دلائل مشجعة حقا بأن التسوية السياسية قد تكون من جديد في المتناول.

وأسجل مرة أخرى أن الولايات المتحدة صوتت لصالح هذا القرار كخطوة متوسطة لا تسد السبيل أمام الخيارات التي تتضمن تدابير أشد.

وأؤكد على أننا نتوقع التعاون التام من جانب الطرف البوسني الصربي في تنفيذ هذا القرار. وإذا لم يتحقق هذا التعاون، فإننا سنتحرك تلمسا لإجراء آخر في إطار مجلس الأمن. لا بد أن يتوقف العنف. وهذا القرار يمكن أن يكون خطوة حاسمة في ذلك الاتجاه.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية): منذ اسبوعين اتخذ المجلس بشبه إجماع القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك. ورأينا من الأساسي أن يظهر المجلس اليوم تصميمه على مواصلة المضي في السبيل الذي حدده باتخاذ ذلك القرار.

إن القرار الجديد الذي اعتمدناه للتو يصادق على تقرير الأمين العام ويقرر منح السلطة بتعزيز قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة للوفاء بالمتطلبات الإضافية المذكورة في الفقرة ٦ من التقرير كنهج مبدئي.

هذا الوزع هو ما يمكن أن نسميه الخيار "الخفيف" - والخيار الواقعي الوحيد في الحاضر بالنظر إلى الوسائل التي يمكن أن تتاح للقوة على المدى القصير. ونعتقد أن هذه الوسائل، بالافتتان مع التهديد بالهجمات الجوية، يمكن أن تردع القيام بهجمات على المناطق الآمنة، بما يتمشى والقرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

من الواضح أن التنفيذ السريع لذلك القرار يعتمد على الدول الأعضاء. ولهذا فإن القرار الجديد يطالب الدول الأعضاء بالإسهام بالقوات، بما في ذلك الدعم السوقي والمعدات. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعرض السخي الذي قدمته حكومة باكستان وحكومة بنغلاديش. ونأمل أن تحذو الدول الأخرى حذوهما. ونحن على يقين بأن تعبيرات التضامن مع البوسنة والهرسك من جانب العديد من الوفود ستتجسد في توفير الوسائل التي تتطلبها قوة الأمم المتحدة للحماية.

S/PV.3241
8-10

- ١١ -

٦/ح/سم

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كان الاتحاد الروسي أحد المشاركين في تقديم القرار الذي أصدره مجلس الأمن توا، والذي يتضمن تدابير محددة لتوفير الأمن للمناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن نشعر بالامتنان للأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة S/25939 الذي أعد تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣). ونعتقد أن التوصيات الواردة في ذلك التقرير أساس ممتاز لبدء تنفيذ قرار المجلس بإنشاء مناطق آمنة في جمهورية الهرسك.

وبالتالي، يجري اتخاذ خطوة محددة ملموسة نحو تنفيذ ذلك القرار تهدف إلى إنهاء سفك الدماء، وتخفيف معاناة السكان المدنيين وتحقيق استقرار الحالة. إن فكرة المناطق الآمنة عنصر هام في البرنامج الذي أقره في واشنطن يوم ٢٢ أيار/مايو من هذا العام وزراء خارجية اسبانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا - وهو برنامج عمل مشترك يرمي إلى استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لإخماد المحرقة البوسنية ووضع تسوية سياسية مستقرة دائمة.

إننا نشرك الأمين العام رأيه بأن تنفيذ القرار الخاص بإقامة مناطق آمنة يجب أن يقوم على موافقة وتعاون جميع الأطراف البوسنية. ونحن نطالبها بأن تكون واعية للخطورة الكاملة للحالة، وأن تبدأ التعاون مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في عملية تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المناطق الآمنة. إن هذه الأطراف يجب عليها أن تدرك بوضوح أنها إذا رفضت ذلك التعاون، فإن هذا سيؤدي إلى اعتماد تدابير جديدة أشد، لم يتقرر أي منها ولم يستبعد أي منها على حد سواء.

السيد مكّين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قد نكون مشرفين على حدوث تغيير في الإطار السياسي الشامل في البوسنة. لكن نيوزيلندا تؤيد القرار الذي صدر توا لأننا نريد أن نرى قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) مطبقا بشكل فعال بأسرع وقت ممكن. إن القرار الحالي يشكل خطوة أولى هامة تجاه تحقيق ذلك الهدف. وتطبيقه يعتمد - بطبيعة الحال - على توفير القوات والمعدات الكافية.

إننا نشكر الدول الأعضاء التي أبدت استعدادها للإسهام بأفراد في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بفرض الاضطلاع بهذه الولاية الموسعة. كما نرحب بالعرض الذي قدمته منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير قوة جوية في وحول المناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك دعماً لقوة الحماية

S/PV.3241
11

(السيد مكّين، نيوزيلندا)

-١٢-

٦/ح/سم

التابعة للأمم المتحدة. إن توفير القوة الجوية التي ستوزع بهذه الطريقة ولهذا الغرض عنصر رئيسي في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

بعد انتظار طويل، سمح لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بدخول غورازدي، وهي إحدى ست مناطق آمنة محددة في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). إن ما وجدوه هناك يؤكد أسوأ مخاوفنا بشأن ما حدث في غورازدي في الأسابيع السابقة على السماح للمراقبين بالدخول. إن وجود المراقبين العسكريين الآن في غورازدي شيء حسن ولكنه غير كاف. إن جميع الأطراف يجب أن تحترم المناطق الآمنة، ويجب أن تمتثل امتثالاً كاملاً للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، ويجب أن تلتزم بتسوية تفاوضية للصراع الذي يحدث في البوسنة والهرسك.

إن آخر الأنباء المتاحة لأعضاء المجلس تشير إلى زيادة في مستوى الحوادث المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة. ونحن نتعاطف مع الدول التي فقدت جنوداً في هذه الحوادث. وهذه الحوادث تجعل من المحتم بشكل خاص تنفيذ قرار اليوم والقرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بسرعة.

السير ديفيد هنائي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة بلادي ترحب

بالاعتماد السريع لهذا القرار الذي يؤيد تقرير الأمين العام. ونرحب بشكل خاص بكون مجلس الأمن قد اتحد في هذا الأمر وأنه ينطلق إلى الأمام بإجماع.

إن حكومة بلادي تعتقد أنه كان من الضروري أن تتابع، وبأسرع وقت ممكن، الخطوات الفورية التي جرى تحديدها في برنامج العمل المشترك الذي اتفق عليه في واشنطن منذ ثلاثة أسابيع. وربما كانت هذه هي أهم تلك الخطوات.

بطبيعة الحال، كما قال البعض، إن سياسة المناطق الآمنة وهذا الإنفاذ لها ليسا في حد ذاتهما حلاً للمشكل البوسنة والهرسك ولكنهما - في رأينا - خطوة في الاتجاه الصحيح، ترمي إلى جعل المناطق الآمنة

أكثر أمنا، ومساعدة الجهود الإنسانية الكبرى التي لا تزال بلادي - جنبا إلى جنب مع فرنسا واسبانيا وكندا وغيرها - تشارك فيها الآن منذ ثمانية أشهر، والتي أنقذت خلالها أرواح بريئة.

S/PV.3241
12

(السير ديفيد هناي، المملكة المتحدة)

-١٢-

٦/ح/سم

إننا نأمل أملا وطيدا أن تكون هناك استجابة طبية سريعة للطلب الذي يقدمه الأمين العام الآن لتوفير قوات ومعدات. إننا نرحب كثيرا بكون بعض البلدان تقدمت فعلا إلى الأمين العام وعرضت مساهماتها في هذين المجالين.

بطبيعة الحال، يجب أن توضع سياسة المناطق الآمنة في إطار أوسع، ويجب أن يكون ذلك الإطار الأوسع البحث المستمر عن تسوية سياسية دائمة ومنصفة - وهذا البحث يجب ألا يتباطأ فيه.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بمناسبة إصدار مجلس

الأمن للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، قبل أسبوعين، ذكر وفد بلادي أن ذلك القرار ينبغي أن يكمل في الوقت المناسب بتدابير إضافية مناسبة. وذكرنا أيضا أن القرار الذي اتخذه في ذلك الوقت مجلس الأمن ينبغي أن يكون له هدف مزدوج، الوفاء بما يعد المعيار الذي تقاس به فاعلية ذلك القرار فورا، أو على المدى القريب، الحفاظ على سلامة السكان في المناطق الآمنة وضمان الحد الأدنى من ظروف معيشتهم؛ وفي مرحلة لاحقة، يتوصل إليها بأسرع وقت ممكن، استعادة الحياة الطبيعية بالكامل في تلك المناطق.

وقد يكون مبكرا جدا أن نحاول أن نقيم بشكل موضوعي الآثار العملية للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، أو حتى القرارات الستة الأخيرة من مجموع ما يقدر بنحو ٤٠ قرارا أصدرها مجلس الأمن بشأن أمور تتعلق بيوغوسلافيا سابقا. ومع هذا، لا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ التصعيد المأساوي لعملية التدهور التي اتسمت بها الحالة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر القليلة الماضية. ولهذا، فإن من المفهوم أن كثيرين قد يشعرون بخيبة الأمل والإحباط إزاء الطريقة التي لا يزال المجتمع الدولي يتناول بها الصراع البوسني. ويجب أن يعترف مجلس الأمن بنصيبه في المسؤولية في هذا الشأن.

لقد أصدر مجلس الأمن مؤخرا قرارات بشأن إقامة محكمة دولية، وبشأن إمكانية وزع مراقبين على طول الحدود البوسنية، وتوسيع نطاق مفهوم المناطق الآمنة. وحتى الآن، لم تترك القرارات أثرا إيجابيا يذكر على الحالة الفعلية على الساحة.

لقد أوضح الأمين العام في تقريره الأخير بشأن هذا الموضوع، وهو تقرير واقعي ومخفف على حد سواء، أن التنفيذ الفعال لأحكام القرار الذي اعتمد توا، والذي سيعتمد على موافقة وتعاون الأطراف

S/PV.3241
13

(السيد دي أراوجو كاسترو، البرازيل)

١٥-١٤

٦/ح/سم

- وهذا عنصر لا يزال أقل من أن يكون مؤكدا - لن يزيد المستويات الراهنة من الحماية المقدمة للقوافل الإنسانية الخاصة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي تتعرض حاليا لمضايقة مستمرة من جانب جميع الأطراف؛ كما أنه لن يضمن الدفاع عن المناطق الآمنة، الذي ينبغي أن يكون هدفه المباشر. إن الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بإصداره القرار ٨٤٤ (١٩٩٣) له - مع هذا - ميزة إضافية بعد عملي أكبر على التدابير الخطيرة الواردة في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). ولهذا، فإنه يستحق تأييد وفد بلادي. إنه يجب اعتباره - مرة أخرى - خطوة إضافية في العملية التي تعذر نجاحها حتى الآن، عملية البحث عن سلام دائم في البوسنة والهرسك.

إننا نقدر بشكل خاص الإشارة الواردة في القرار إلى الأهمية البالغة للبحث عن حل سياسي شامل للصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. وهذه الإشارة التي تعد صدى للرأي الذي أعرب عنه الأمين في تقريره، تذكرنا بأن الهدف النهائي لمجلس الأمن لا يزال تحقيق تسوية يمكن أن تدوم حقا لذلك الصراع.

S/PV.3241

14-15

-١٦-

(السيد دي أراوجو كاسترو، البرازيل)

٧/ع/ب.ع

إن الإنجازات التي حققها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا لا تزال توفر إطارا مناسباً للسعي إلى تسوية دائمة للمشكلة البوسنية. والبرازيل على قناعة بأن أي حل، بغية أن يكون فعالاً، يجب بالضرورة أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الشعوب في البوسنة والهرسك، وأن يكفل الحماية لحقوق الأقليات.

إن المجتمع الدولي لا يزال يشهد، منذ أمد طويل، ارتكاب جرائم شنيعة وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في البوسنة والهرسك، فلنأمل في أن يثبت القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم أنه أكثر من مجرد حلقة جديدة في سلسلة طويلة من التدابير، وأنه سيسهم على نحو فعال في وقف أعمال القتل وفي إيجاد حل سليم للصراع البوسني.

السيد شيجي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي يواصل الشعور بالقلق

الشديد إزاء الحالة المستمرة التي لا تطاق في البوسنة والهرسك. فالهجمات العسكرية والأعمال العدائية التي لا تتوقف تضاعف محنة السكان المدنيين كما يرى في سربرنيتشا، وفي غورازدي مؤخراً.

لقد اتخذ هذا المجلس سابقاً قراراً بالإجماع يقضي بـ "كفالة الاحترام التام للمناطق الآمنة"

(القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، الفقرة ٤) و "أن يوسع تحقيقاً لتلك الغاية، ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية" (المصدر

نفسه، الفقرة ٥) لحماية هذه المناطق. والاقتراحات التي قدمها الأمين العام لتنفيذ القرار المذكور واقعية

وضرورية جدا في ظل الحالة الخطيرة السائدة والموارد المتاحة. ونأمل في أن يتم وزع القوات بأسرع ما يمكن.

وبينما نعمل على الحالة الإنسانية، يبقى من الأهمية بمكان أن نحاول إيجاد حل سياسي شامل. وهذا الحل الشامل يجب إيجاده من خلال المحادثات والمفاوضات. وفي هذا الصدد، تتابع حكومتي عن كثب وباهتمام بالغ المحادثات التي بدأت في جنيف مؤخرا بين الأطراف المعنية ومع الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل أسبانيا.

S/PV.3241
16

(الرئيس)

- ١٧ -

٧/ع/ب.ع

إننا نرحب باعتماد القرار ٨٤٤ (١٩٩٣)، الذي شاركت أسبانيا في تقديمه، بالإجماع. والتقرير الذي قدمه الأمين العام يستجيب للطلب الوارد في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، وإقرار المجلس للتقرير هو الخطوة الأساسية نحو التطبيق العملي لكل ما يلزم لتنفيذ ذلك القرار.

إن التدهور المستمر للحالة على الساحة، والذي تراقبه حكومة أسبانيا بقلق كبير، يجعل من المهم جدا على نحو متزايد الحاجة الى أن تكون هناك حماية مناسبة للمناطق الآمنة والسكان المدنيين الذين يعيشون فيها، الأمر الذي يتطلب بالتأكيد التعاون من جميع الأطراف، ولكن يتطلب أيضا تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية فضلا عن تدابير أخرى داعمة بما في ذلك الغطاء الجوي.

إننا نأمل إذن في أن يرد إيجابيا على الطلبات التي تقدم بها الأمين العام من أجل الحصول على قوات إضافية والمعدات الضرورية والدعم السوقي. ونحن نرحب بصفة خاصة بحقيقة أن ثمة بلدانا عديدة قد أوضحت بالفعل رغبتها في أن تفعل ذلك. وأسبانيا من جهتها ستواصل الإسهام في الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية من خلال الفرقة التي وزعتها بالفعل في البوسنة والهرسك، والتي يجري تعزيز أفرادها باستمرار، وهي تعمل على طريق ميكوفيتش - موستار - سراييفو، وهو الطريق الذي حدده الأمين

العام في تقريره باعتباره حيويًا لصون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبخاصة لحماية المناطق الآمنة الآن.

إننا ندرك أن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية، كما أذن به الآن، تدبير أساسي نرجو أن يكون كافيًا. إنه لا يستبعد تدابير أخرى أشد، إذا لزم الأمر، من أجل تحقيق الأهداف الواردة في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

إن أيا من ذلك ينبغي ألا يعفينا من السعي، بل على العكس يجب أن يدفعنا إلى إيجاد حل شامل ومنصف ودائم للصراع في البوسنة والهرسك، وعموماً للآزمة في يوغوسلافيا السابقة، حل أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن.

S/PV.3241

17

(الرئيس)

- ١٨ -

٧/ع/ب.ع

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥

